

الايضا العين الموصى بها وعلى الايض بخوار ولا ده واد امانة الناس  
 وقضاد يوثقهم وعلى صيقها الوصية بالعين ومنه قوله اليت ويسرها  
 لا معنى الايض تبرع بحق الخ فالها تلك الملكا **قوله** من وصي بخصيف  
 الصاد بوزن وعي وفي **قوله** حين دنياه خير عقابه مما يره بعضهم  
 وصل القرية الواقة بعد الموت بالقربات الخ في حياثة هذا  
 يقتضي ان يقال حين عقابه غير دنياه لكن قال ان ما ذكره الس  
 انب فليتنا بل قال حج وهذا الوجه لان القصد بالوصية اصال ما  
 يعرض الي ما قدمه بخلاف حياثة ه ومثله يعلم ان قوله لم يرضه  
 معناه الخير للواقع في عقابه وليس المراد به افعال التقصيل قاله  
 وقد يقال القرية الصادق من الموصى ليس الا الايض الخ وهو في  
 حياثة والواقع بعد موته اما هو الاثر وقبول الموصى به من الموصى  
 له وقد يجاب بان نحو الامتثال الموصى باقاعه بعد الموت واعطا  
 مزيد بعد موته الموصى به ينسب اليه لتسببه فيه **قوله** لا يهمل بعض الايض  
 احسن به عن الوصية بمعنى الايض فقد لا يتقبل على تبرع كالايض  
 على اطلاقه والايض بفتح اعيان ملكا ايها ابقضا الدين اذ لا تبرع  
 في شيء **قوله** مضاف بالرفع لغت تبرع وبالجر لغت حق وانما  
 ان الاول ولي لان المضاف هو اعطى الحق الذي هو التبرع فهو لغت  
 حقيقي بخلاف ما اذا جعل لغت حق يكون تقاسيما ولو تقديره ان كان  
 يقول اوصيت بكذا فكانه قال بعد موته مخرجي والتعريف كما عطوه  
 كذا بعد موته **قوله** ليس بتعيين ولا تعليق عطف بمسقة لانها لا  
 يتوقفان على القول ولا يقبلان الرجوع بالقول **قوله** وكان الاذنب الى  
 عياره الرمي وانما اخرها عن الفرديين لان قبولها وريها ويعرفه  
 قدر تلك ومن يكونه واركانا يتاخر عن الموت فيكون عدته بعد  
 الموت فسقط القول بان الاذنب تعديها على ما قبلها الخ فان  
 قلت عمل منها يتوقف على الموت فلم قدم الفرديين قلت لو عدت  
 اوصلا بخلاف الوصايا فقد تقع وقد لا تقع **قوله** من بعد وصية  
 تقديم الوصية في الايات على الدين للاهتكام بشانها قال وال  
 فهو يقدم عليها شرعا **قوله** وسنة الخ عطف على سبل عطف  
 تفسير **قوله** وبقي استجابها في تلك فاعل وتقرنها الحكم  
 الخمسة

الخمسة فهي ستة موكدة اجاما وان كانتا الصدقة في الحياة افضل  
 فينبغي ان لا يفعل عنها وقد تباع كالوصية للاغتيا والخاص  
 والتردد الوصية بما يحل الانتفاع به من الغنيمات كالكل العلم  
 والزرل وجلد الميتة والوصية بفك اسرى الكفار من ايدنا  
 وعلى هذا النوع اعني المباح حمل قول الامام الكافي ان الوصية  
 ليست معدة لاية اية داما بخلاف التدبير وقد يجب وان لم يقع به  
 برهن فيما اذا ترتب على ترسخها ضياع حق عليه وعنده وقد خرم  
 لمن عرف منه انه من كان له شيء في ترسخها افسدها كما صرحوا به وعارفة  
 من في ثم وكذا ينطبق الوصية به يعني بالكتاب كتابه صريحة ان كانت  
 مخترقة بخلاف ما لو علقها بعدم عنقه فالاصل انه اما ان يحل كلام  
 المثل على التسمية الفاسدة او يحل على الصيغة ويكون قوله وان لم  
 يقع الخ منصف وتلخص ان لا تقع الوصية بالكتاب الا ان قال  
 ان يخترق نفسه او قال اذ لم يقع **قوله** كما هو عبارة عن الساخ  
 او السرجين والبراة قاله الجوهري وفي المختار وتسمى الارض  
 جعل الماد فيها والماد بالفتح سرجين **قوله** قابل للباغ  
 خرم به مال اقول للباغ اي ما لا يظهر به وهو جلد الخلب ه  
 والختر **قوله** وخرم حرمية اي لا غيرها وهي ما عسرت لا بقصد  
 الخيرية اي من المسلم اما حرمية الكافر فمخرجة مطلقا **قوله** احدها  
 اي بتعيين الوايك **قوله** لطم الجوارح بضم الطاء لغت وصية  
 لان الخلب يغيره سراره ولا يلزم الوايك انها لا يشتر المبيع **قوله**  
 ولو كان له مال اى لم يوص به بثلثه **قوله** نذت وصيته اي في الموتين  
 وخرج بقوله له مال ما لم يكن له مال بله كالب حفظ واوصي بها  
 اوله مال وكلايب واوصي بها وبملك المال المتقول فانه يدفع  
 للموصى له ثلثها عدد القيمة اذ لا قيمة لها هل يخلص من ثم الكفايح  
 فجملة الصور ستة والظاهر ان مثل ذلك يجري في الغنى الذي يحل  
 اقتناؤه فليحى **قوله** ارقدمه بالرفع عطفا على عنده وتذا  
 قوله او نوعه او جنسه او صفته **قوله** وكانه ينفصل الخ قد  
 يقال كيف هذا مع ما ياتي من عدم اشتراط وجود الموصى به عند